

في يوم الجمعة الموافق ل 17.11.2018 يدعوكم اتحاد "إيقاف قانون الشرطة" للمشاركة في مظاهرة ضد قانون الشرطة المرتقب. التشديدات المخطط لها في قانون الشرطة الجديد مخيفة وغير مقبولة. نحن ضد إصدار هذا القانون لأننا نعمل لأجل مجتمع بلا كاميرة مراقبة عند كل زاوية ونرفض التجريم العام للناس.

صياغة القانون الجديد لحقوق الشرطة في ساكسن هو جزء من مشروع كبير. بدأ الأمر في بافاريا ومن ثم سيتم تمديده ليشمل كل المقاطعات الألمانية. تظن الحكومات المحلية في ألمانيا بقدرتها على الهيمنة السياسية وامتلاكها الأهلية للتصرف عند إصدار هكذا قوانين وتشديدات. وهذا يحصل مع معدلات الجريمة لازالت في انخفاض وخاصة في السنوات الأخيرة. هذه الحكومات تعد الناس بأمن مطلق من خلال سياسة رمزية لا تستطيع أن تضمن أي شيء، ويطالبون بصلاحيات إضافية لمحاربة الإرهاب بينما فحوى القانون في الواقع يخفض الحواجز امام الاتهام الجنائي ضد الجنايات العادية. منذ بضعة سنوات ونحن نلاحظ كيف أن السياق وخاصة في سياسة الأمن ينحرف عن مساره وبذلك تتحول المراقبة إلى حالة طبيعية. بالإضافة إلى ذلك سيزداد التمييز ضد الأجانب أو الناس من خلفية مهاجرة بسبب الخلط بين سياسة الهجرة وسياسة الأمن. كلمات مفتاحية مثل "إجرام السكين" يتم استخدامها دائما لدعم المطالبات بصلاحيات جديدة إضافية. وبالعكس تماما فالموضوع هنا لم يعد يدور حول كيفية بناء تواصل سياسي ديمقراطي شفاف. المشاكل الحقيقية الملحة كالسكن المقبول الاجار ومحاربة الفقر وترميم المدارس القديمة وجهاز التدريس المنهك وحالة العاملين في قطاع الرعاية الصحية لم تعد تذكر في هذا السياق.

النتيجة المحتملة لهذه التشديدات المرتقبة هي المراقبة الذكية بالفيديو، بنوك معلومات هائلة للشرطة تحوي كامل المعلومات الشخصية وحتى أكثرها حساسية عن الناس وصلاحيات للشرطة التي تزداد مباشرة في حالات الخطر.

هذه النتائج والممارسات لن تمر بدون تبعات على مجتمعنا. من خلال توسيع دائرة المراقبة سنخسر التعددية في الآراء وأنماط الحياة. هذه الناس الذين يميلون عن "المعيار" بسبب مظهرهم أو نشاطهم سيقعون في دائرة الاتهام. لون البشرة "المغاير" أو حتى صفات أخرى كالإعاقة، النشاط السياسي، "اللباس المقترن بحلقة اجتماعية ما" والتي تلفت الانتباه ستكون عرضة للمساءلة. افتراض البراءة القانوني سيلغى ببطء. بالإضافة لذلك لم ننسى المشاركة المحتملة لحزب البديل من أجل ألمانيا في الحكومة المقبلة. بالنسبة لهذا الحزب لا تعد هذه التشديدات كافية. حزب البديل مع المزيد من المراقبة والمضايقة ضد كل الناس وبالأخص الأقليات في المجتمع. من المرعب تصور هكذا أداة كقانون الشرطة الجديد بيد هؤلاء المحرضين/ات.